

Distr.: General  
18 November 2011  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

بيان مقدّم من الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، وهو منظمة غير حكومية  
ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.5/2012/1



## بيان

## آثار الإقصاء الاجتماعي كنتيجة لتفكك الأسرة على المسنين والنساء والأطفال

## مفهوم جديد للإقصاء الاجتماعي؟

يعرّف الإقصاء الاجتماعي عادة بأنه استقطاب جغرافي متزايد و/أو استفادة من الفرص، بحيث يمكن أن يكون أولئك الذين يعيشون في الغالب في مناطق صغيرة جدا، مثلا مجموعة سكنية أو منطقة حضرية داخلية أو خارجية، معزولين عن الحياة حولهم. ولا يوجد اليوم أي اتفاق تام على ما يعنيه الإقصاء الاجتماعي أو كيف يتم التسبب فيه. والواقع أنه يُعزى تدريجيا إلى أسباب مختلفة، لا ترتبط كلها مباشرة بالعوز المادي. قال ألفريد كاهن وشيلا كاميرمان، في كتابهما المنشور المعنون "ما بعد فقر الأطفال" (*Beyond child poverty*) (٢٠٠٣): "على الرغم من استمرار اعتبار الدخل والأصول المالية عناصر أساسية في تحقيق نتائج إيجابية للأطفال، لا يرتبط الإقصاء الاجتماعي في المقام الأول بأي منهما (أو بالإعاقة)، بل بالمجموعة الأوسع من القدرات التي يتمتع بها الناس أو لا يتمتعون بها".

ويحتمل أن يكون هذا هو السبب الذي جعل البروفيسور داني دورلينغ يتحدث، في مقاله المنشورة في مجلة أكاديمية العلوم الاجتماعية ( *Journal of the Academy of Social Sciences* )، عن مفهوم جديد للإقصاء الاجتماعي في السياق الأوروبي: "إن الإقصاء الجديد هو الإقصاء من حياة الآخرين، ومن اعتبارهم، ومن رعايتهم".

و يمكن للاتحاد، من هذا المنظور، استخلاص بعض الاستنتاجات من تجربته الواسعة في التعامل مع الأسر في جميع أنحاء العالم. فالأسرة هي المكان الذي تتعلم فيه الغالبية العظمى من الناس المهارات الأساسية للعيش. وهي البيئة التي تتدفق منها الحياة، وبما أن استقرار الأسرة يعرف تراجعاً مستمرا خلال العقود الأخيرة في العديد من البلدان، يواجه الكبار والأطفال اليوم وعلى نحو متزايد عقبات لا تمس رفاهيتهم المادية فحسب بل العاطفية كذلك. وغالبا ما يكون عليهم التعامل مع أسر مختلفة، أو مفككة بسبب سوء المعاملة، أو الانفصال، أو الطلاق، أو لا وجود للأب فيها. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على فئات المجتمع الأقل تمثلا بالمزايا، وفي ما يخص أفرادها الأضعف حالا، وتحديدًا المسنون، والنساء والأطفال.

## الإقصاء الاجتماعي والعاطفي في المراحل المتقدمة من السن

وفقاً لنتائج الدراسات التي أنجزها مركز العدالة الاجتماعية، والتي أُبلغ عنها في عام ٢٠٠٠، ”يحدث انهيار أسرة تفكك نظام رعاية ودعم محتمل لأفرادها الأكبر سناً؛ والتبعية الاقتصادية طيلة سنوات الحياة بأكملها يترتب عليها نقص في الاستقرار والأمان“. ويضعف الطلاق واضمحلال استقرار العلاقات الأسرية الأواصر بين المتقاعدين وأولادهم، مما يعني أن عدداً أقل من الأولاد يستطيعون رعاية والديهم المسنين أو يرغبون في ذلك. ”لقد أدى انهيار الأسرة إلى تحوّل ثقافي كبير يؤثر على رغبة العديد من أفراد الأسرة في تقديم الرعاية“.

ومن المحتمل أن هذا الأمر أدى، من بين مبادرات أخرى، إلى إعلان البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٢ ”السنة الأوروبية للشيخوخة النشطة والتضامن بين الأجيال“ (انظر القرار 940/2011/EU). وعرفت منظمة الصحة العالمية الشيخوخة النشطة في عام ٢٠٠٢ بأنها ”عملية تحقيق الفرص المثلى للصحة والمشاركة والأمن من أجل تحسين نوعية الحياة مع تقدم الناس في السن“.

وبالنسبة للمرحلة الأولى من الشيخوخة، يمكن للبيئة الأسرية تعزيز الحالة الصحية، والمشاركة، والأمن، لأنها توفر للمسنين ليس فقط أفضل الظروف، ولكن أيضاً دوراً مهماً داخل الأسرة نفسها.

ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن الشيخوخة النشطة لا تعني عدم احتياج الناس لرعاية خاصة في وقت لاحق، وأنه لا يمكن لأحد أن يقدمها على نحو أفضل وبكلفة أقل مما يقدمها به أفراد الأسرة، داخل البيت العائلي الموسّع. وعدم توفر هذا الأمر دائماً يجب أن لا يخفي هذه الحقيقة. وفي الحالة التي تختار فيها الأسرة تقديم هذه الرعاية، ينبغي أن تتلقى الدعم المالي والعاطفي الذي تستحقه.

ويجب أن تدرس حلول أخرى، كما ينبغي إجراء المزيد من البحوث لإيجاد البيئة المناسبة لأولئك الذين ليست لهم أسر تعني بهم أو الذين لا يريدون أن تقوم أسرهم بذلك.

## التأنيث التدريجي للفقر

كما هو مبين في تقارير عديدة، يزداد عدد النساء اللواتي يعشن في حالة فقر باطراد على مدى العقود الماضية. ففي عام ١٩٥٠، لم يكن احتمال معاناة المرأة من الفقر يزيد كثيراً عن احتمال معاناة الرجل منه، أما اليوم فقد أصبح يزيد بقرابة ٥٠ في المائة. ويبدو أن

بعض التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في بلدان العالم الأول هي المسؤولة عن هذا الأمر.

وأول هذه التغيرات هو التأخر في سن الزواج. فخلال خمسينات القرن العشرين، كانت النساء يتزوجن في سن العشرين وكان الرجال يتزوجون في سن ٢٣ عاما تقريبا. ولكن بحلول عام ٢٠١٠، كان متوسط العمر وقت الزواج الأول أكثر من ٣٠ عاما في الاتحاد الأوروبي. وقد أدى هذا التغير إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الخصوبة.

ويعد ارتفاع نسبة الطلاق تغيرا آخر من هذه التغيرات. فبينما كان معظم الناس يظلون في عام ١٩٥٠ متزوجين حتى وفاة أحد الزوجين، ينتهي أكثر من نصف جميع الزيجات اليوم بالطلاق. وهذا الأمر، مقترنا بتراجع معدل الزواج، يعني أن نسبة متزايدة من النساء البالغات يعشن وحدهن، معتمداً على أنفسهن في ما يخص الدعم الاقتصادي. ونظرا لأن كسب النساء العازبات يكون عادة أقل، يواجهن خطر العيش في فقر أكثر من الرجال العزاب.

والتوجه الثالث الذي يؤثر على الترتيبات الأسرية هو ارتفاع عدد الأطفال الذين يولدون خارج نطاق الزواج. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثل مجموع هؤلاء الأطفال في عام ٢٠٠٨ حوالي ٤٠ في المائة من مجموع السكان، في حين كان عددهم لا يكاد يذكر قبل نصف قرن. والنتيجة هي تزايد عدد الأسر التي ترأسها أم عازبة، وهذا أثر بدوره على معدلات فقر المرأة بدرجة أكبر بكثير مما أثرت على معدلات فقر الرجال.

وهناك عامل رابع مهم هو الزيادة في البيوت "غير الأسرية"، ولا سيما ارتفاع عدد البيوت التي تضم شخصا واحداً. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تم تصنيف ١٠ في المائة فقط من جميع البيوت على أنها "غير أسرية" في عام ١٩٤٠، في حين مثل هذا النوع أكثر من ٣٠ في المائة عند نهاية القرن العشرين.

والتوجه الخامس الذي يؤثر على الفرق بين الجنسين في معدل الفقر هو الزيادة في معدل العمر المتوقع التي أثرت على النساء أكثر من الرجال. وبما أنه من المرجح أن تعمّر النساء أكثر من الرجال، ينبغي لدخلهن التقاعدي أن يمتد على سنوات أكثر.

وبطبيعة الحال، كل هذه العوامل مترابطة. ومن المهم، في مواجهة هذه التغيرات، حماية رفاه المرأة وتحسينه قدر الإمكان.

## المديونون

يقدم البروفيسور دورلين تفسيراً ثاقباً جداً لأسباب الأزمة المالية الراهنة وعواقبها ويبين نوعاً آخر جديداً من الإقصاء الذي نشأ عنها: ”أدى القضاء على النوع الأسوأ من فقر أوائل القرن العشرين، إلى جانب حكايات النخبويين الذين يعتقدون أن الأشخاص الأشد فقراً أقل شأنًا، إلى إضعاف حجة المجموعات التي نجحت في السابق في تقليص مظاهر عدم المساواة في الموارد بين الأسر والطبقات داخل العديد من المجتمعات الغنية. ويتبين شيئاً فشيئاً أن في بلدان مثل بريطانيا، لم ينخفض الفقر على مدى الثلاثين سنة الأخيرة. وبدلاً من ذلك، أدى التفاوت المتنامي في القدرة المالية إلى إقصاء أعداد كبيرة ومتزايدة من الناس من النماذج المعيارية للمجتمع، وأنشأ طبقة اجتماعية متنامية ومتباينة على نحو متزايد تعاني نوعاً جديداً من الفقر: الفقراء الجدد، والمقصيون، والمديونون“.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الشباب هم أكثر تضرراً من الأزمة المالية. فمُنذ عام ٢٠٠٧، كان هناك تراجع حاد في فرص العمل للشباب، وبرز ”أثر مَقْص“ لم يسبق له مثيل. ولم تواصل عمالة الشباب والمسنين تطورها بالطريقة المتلازمة المنسقة التي لوحظت على مدى الخمسين سنة الأخيرة. إذ شهدت عمالة الشباب انهياراً بكل ما في الكلمة من معنى، في حين زادت فعلاً عمالة المسنين بشكل مثير. وقد استنتج أن الشباب هم الفئة العمرية الأضعف في الأزمة الحالية.

## الأطفال باعتبارهم أضعف الضحايا

يمكن أن ينجم إقصاء الأطفال عن تأثيرات عدد من العوامل المختلفة. ومرة أخرى، تعد الأسرة العامل الرئيسي. فكما يرد في ورقة العمل المعنونة ”الإقصاء الاجتماعي والأطفال: وجهة نظر أوروبية من أجل نقاش أمريكي“ ( Social exclusion and children: A European view for a US debate) التي نشرتها كلية لندن للعلوم الاقتصادية في عام ٢٠٠٢: ”من البديهي جداً أن الوالدين يؤثران تأثيراً هائلاً في رفاه أطفالهما. ومن الأمور التي تترتب على ذلك حتمية أن يكون الوالدان عاملاً محتملاً كبيراً في إقصاء أطفالهما. فقد لا يبذل الوالدان جهوداً كافية من أجل العثور على عمل، وبالتالي كسب ما يكفي من المال من أجل البيت. وقد لا ينفقان الدخل بعدل وحكمة. وقد لا يهتمان على نحو كاف بتعليم أطفالهما. وقد لا يوليان اهتماماً كافياً لصحة أطفالهما وتغذيتهم. وقد لا يساعدان أطفالهما على تطوير مهاراتهم وعلاقتهم الاجتماعية“.

ولا يزال هناك الكثير الذي يمكن تعلمه حول كيفية تأثير تفكك الأسرة على الأطفال. إذ تم إعطاء تفسير يقيد بأنه، بالإضافة إلى الخسائر المادية الصرفة، يفقد أطفال

الوالدين المطلقين في كثير من الأحيان أيضا رأس المال والمكانة الاجتماعيين المرتبطتين بالمركز المهني والدرجة العلمية للوالد الآخر، الذي يكون عادة الأب. كما يعد الحراك الاجتماعي التنازلي المرتبط بفقدان أحد الوالدين ذي المركز الأعلى تفسيراً مهماً لكون نتائج تعليم الأطفال ذوي الوالدين المطلقين أضعف.

### استنتاجات ومقترحات

بدلت التغيرات الاجتماعية التي حدثت في بلدان العالم الأول خلال الخمسين سنة الماضية بشكل كبير الكيفية التي تدعم بها البيئة الأسرية أفرادها (المسنون والنساء والعاطلون عن العمل والأطفال)، ليس فقط مادياً، ولكن في أغلب الأحيان، عاطفياً كذلك. و يساهم هذا الأمر في إقصاء فعلي ينبغي التعمق أكثر في دراسته والتعامل معه في السياسات العامة ومن خلال أعمال المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى الحاجة إلى إجراء بحوث أكثر استفاضة في هذا المجال، فإننا نقترح:

- تنظيم حملات للتوعية الاجتماعية بالأنواع الجديدة للإقصاء الاجتماعي
- السعي لتطبيق الممارسات الجيدة ونشرها لتشجيع مشاركة المسنين في أسرهم وفي الأنشطة المجتمعية
- تقديم المساعدة المالية والائتمانات الخاصة للمرأة الفقيرة
- تشجيع برامج القروض والقروض الصغيرة من أجل مساعدة منظمي المشاريع الشباب على بدء مشاريعهم الخاصة
- دعم الاعتراف الاجتماعي بالاستقرار الأسري والوقاية من التفكك من خلال تنظيم دورات تدريبية حول مهارات الأمومة والأبوة .